الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/WP/204
24 July 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية
الدورة الحادية والخمسون
جنيف، ١-٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
البند ٦(أ) من جدول الأعمال المؤقت
تقييم أنشطة التعاون التقني: تقرير مرحلي عن الخدمات الاستشارية التي يقدمها الأونكتاد في مجال الاستثمار

تقرير مرحلي عن تنفيذ التوصيات والملاحظات الواردة في تقييم الخدمات الاستشارية التي يقدمها الأونكتاد في مجال الاستثمار

مذكرة أعدتها الأمانة*

موجز تنفيذي

استجابةً للتقييم المتعمق لخدمات الأونكتاد الاستشارية بشأن الاستثمار (TD/B/WP/196)، أعدت الأمانة هذه المذكرة للإبلاغ عن تنفيذ التوصيات الواردة في التقييم المتعمق، وعن الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدتها الفرقة العاملة (TD/B/WP/198/Rev.1).

واستعرضت الأمانة خدماتها الاستشارية في مجال الاستثمار في ضوء التوصيات الواردة في تقييم الفرقة العاملة لها وملاحظاتها بشأنها. ونتيجة لذلك، أعادت الأمانة تنظيم مختلف الأنشطة والمشاريع المتصلة بالخدمات الاستشارية في مجال الاستثمار وبَسَّطتها. وقد وضع كل ما ورد في التقييم من توصيات موضع التنفيذ. بل إن الخدمات الاستشارية في مجال الاستثمار قد تم تعزيزها من حيث أهميتها وكفاءتها وفعاليتها وأثرها نتيجة لهذه العملية.

* قدمت هذه الوثيقة في التاريخ المبين أعلاه نتيجة التأخر في تجهيزها.

مقدمة

١- نظرت الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية، في دورتها التاسعة والأربعين المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، في التقييم المتعمق للخدمات الاستشارية التي يقدمها الأونكتاد في مجال الاستثمار، وطلبت إلى الأمانة أن تقدم إليها، في دورتها الحادية والخمسين، تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ تلك الخدمات. وبناءً على ذلك، أعدت الأمانة هذه المذكرة عن تنفيذ التوصيات الواردة في التقييم المتعمق (TD/B/WP/196، الفقرتان ٨٩ و٩٠)، وفي الاستنتاجات المتفق عليها للفرقة العاملة (TD/B/WP/198/Rev.1).

أولاً - التوصيات والاستجابة لها

***التوصية (أ)*: ينبغي للأونكتاد أن يُجري استعراضاً شاملاً لما يقدمه من خدمات استشارية في مجال الاستثمار بهدف تحقيق أوجه تآزر من خلال الأخذ بنهج متكامل إزاء معالجة عناصر برامج العمل المشمولة بالاستعراض (فضلاً عن العناصر الأخرى للخدمات الاستشارية في مجال الاستثمار، مثل خدمات المجلس الاستشاري للاستثمار) عن طريق إعادة هيكلة الدائرة التي تضطلع حالياً بهذه الوظائف، وعن طريق إعادة تمييز وتصميم خدماته بهدف التوصل إلى تغطية وحيدة وشاملة وجامعة ومتسقة للخدمات الاستشارية المقدمة في مجال الاستثمار تشدد على تحديد واتباع أفضل الممارسات. وينبغي أن تكون المساعدة المقدمة في تنفيذ التوصيات الناشئة عن عمليات استعراض سياسات الاستثمار هي القاعدة وليس الاستثناء.**

٢- عملاً بهذه التوصية، شرعت الأمانة في استعراض شامل لخدماتها الاستشارية، بَدءاً بعقد مُعتَكَفٍ ليوم واحد لجميع موظفيها المعنيين. وأسفر الاستعراض عن إعادة تنظيم هيكل فرع السياسات وبناء القدرات - اعتباراً من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٧ - وعن صياغة رؤية جديدة وبيانِ مهمةٍ جديدة واستراتيجيات تنفيذية جديدة. ويهدف الفرع إلى إرساء نفسه بوصفه مركزاً مشهوداً له على امتيازه في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل التنمية. وهدفه الأساسي هو النهوض بقدرة البلدان النامية على الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الخدمات الاستشارية والتدريب وتحقيق توافق في الآراء. وتمت عملية إعادة التنظيم استناداً إلى المبدأ القائل إن الخدمات الاستشارية الاستثمارية المختلفة ينبغي أن تكون "موحدة الأداء"، وذات رؤية واستراتيجية مشتركتين. وستتحقق أوجه التآزر من خلال التخطيط المشترك والأنشطة والبعثات المشتركة، ومن خلال تسليم منتجات مشتركة، ما سيتيح إجراء تقييمات مشتركة. وتم تحديد خمسة منتجات أساسية وخمسة مجالات عمل أساسية، وأعيدت تسميتها، وهي: استعراضات السياسات الاستثمارية (IPR++، التي باتت تضم الكتب الزرقاء وأدلة الاستثمار)؛ واتفاقات الاستثمار الدولي؛ تيسير الاستثمار الدولي؛ وأفضل الممارسات في سياسات الاستثمار؛ والملكية الفكرية؛ والتنمية. وبالتلازم مع ذلك، ما زال المجلس الاستشاري للاستثمار يوفر إطاراً مرناً وغير رسمي للمناقشات بين القطاعين العام والخاص، حيث يجري تحديد وإطلاق تحديات ناشئة في مجال الاستثمار من أجل التنمية وما يتصل بذلك من مبادرات قابلة للتنفيذ. كما تم الأخذ بست آليات للإدارة المتكاملة، قِوامها وضع خطط عمل موحدة، والإدارة المالية المركزية، وعقد اجتماعات منتظمة لفريق تخطيط وتنسيق استراتيجيين، والموافقة داخلياً، والنهوض بجودة النواتج الأساسية، وإنشاء فريق للاستعراض الخارجي من قبل الأقران فيما يتعلق بالنواتج الأساسية.

٣- وما برحت الأمانة، استجابةً منها لهذه التوصية، تعمل على تحسين عملية استعراض السياسات الخارجية، حيث تقوم بتوعية المانحين بأهمية رصد الاعتمادات في مستهل عملية الاستعراض، كما تعمل على تضمين مشاريع التعاون التقني القائمة أعمالَ المتابعة لها، بما في ذلك برنامج الحكم السديد في ترويج الاستثمار. ومثال على ذلك ما قدم لجمهورية الدومينيكية ورواندا في عام ٢٠٠٦ من مساعدة عاجلة على سبيل المتابعة. ومن الأمثلة الجيدة الأخرى على تعزيز التنسيق بين عملية استعراض السياسات الاستثمارية وأنشطة المتابعة ومواصلة المساعدة المقدمة على سبيل المتابعة إلى كل من: بنن (بإنشاء نظام لتعقب المستثمرين، وتقديم تدريب في مجال المراكز المتعددة الخدمات، وإعداد دليل استثمار)؛ وغانا (بإنشاء بوابة للمستثمرين، وإعادة النظر في الأحكام النموذجية لمعاهدة الاستثمار الثنائية، وإعداد تقرير عن التنفيذ)؛ والمغرب (من خلال المساعدة على إنشاء وكالة لترويج الاستثمار، وتدريب الدبلوماسيين في مجال ترويج الاستثمار، وإعادة النظر في معاهدات الاستثمار الثنائية القائمة حالياً، وإعداد مدونة استثمار جديدة ودليل استثمار، وترويج معاهدات الاستثمار الثنائية القائمة حالياً وإعادة النظر فيها، وإعداد مدونة استثمار ودليل استثمار جديدين، وإرساء نظام إلكتروني لتنظيم الاستثمار)؛ ورواندا (حيث تساعدها الأمانة على صياغة مراسيم بشأن وضع مدونة التعدين الجديدة موضع التنفيذ، وعلى استحداث بوابة للاستثمار بواسطة الإنترنت، وعلى تنفيذ سياسة جديدة في مجال الهجرة يراعى فيها مخطط اجتذاب المهارات التي وضعه الأونكتاد)؛ وكينيا (حيث تقدم لها مساعدة في مجال تعزيز وإعادة تنظيم ما تقوم به وكالة ترويج الاستثمار من عمل في مجال الدعوة إلى الأخذ بسياسات الاستثمار)؛ وزامبيا (حيث ستعقد في عام ٢٠٠٨ دورة تدريبية بشأن تقديم الرعاية اللاحقة للمستثمرين/مواثيق التعامل مع الزبائن والعملاء).

***التوصية (ب)*: ينبغي أن تكون الخدمات الاستشارية التي يقدمها الأونكتاد في مجال الاستثمار مدعومة بصناديق استئمانية متعددة السنوات تضم جهات مانحة ومتعددة وتقوم على أساس قاعدة أوسع من المانحين، بما في ذلك نظام شُبّاك الاستجابة السريعة (الذي ينبغي أن يتلقى دعماً من جهات مانحة أخرى وأن يُوسّع ليشمل جميع ما شمله الاستعراض من خدمات استشارية في مجال الاستثمار). كما ينبغي أن يكون باستطاعة الأونكتاد الاعتماد على موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وينبغي بذل جهود لجعل المجموعة الكاملة من الخدمات الاستشارية التي يقدمها الأونكتاد في مجال الاستثمار موضع اهتمام مكاتب التنسيق التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على نطاق العالم (وبخاصة في البلدان التي تطوعت لأن تكون نموذجاً لتطبيق مبادرة "توحيد كيانات الأمم المتحدة"). كما ينبغي للأونكتاد أن يواصل تحسين أساليب نشر وتسويق منشوراته ومشاريعه وأنشطته التنفيذية ذات الصلة بالمشاريع فيما يتعلق بتوفير الخدمات الاستشارية في مجال الاستثمار. وفي إطار البحث عن التمويل، ينبغي أن تضطلع البلدان المستفيدة بدور أكثر نشاطاً، كما ينبغي للأونكتاد أن يعمل بالتعاون الوثيق مع هذه البلدان.**

٤- في عام ٢٠٠٧، وعملاً بمقرر مجلس التجارة والتنمية ٤٩٢(د-٥٤)، المعتمد في دورته الرابعة والخمسين، أنشأ الأونكتاد صناديق استئمانية مواضيعية داخل شُعَبه وفيما بينها. وفي هذا السياق استُحدِث قسم معني بسياسات الاستثمار ومعاهداته وتيسيره بغرض توفير هيكل الدعم اللازم لتقديم مجموعة من خدمات التعاون التقني في مجال الاستثمار، بَدءاً بإجراء استعراضات لسياسات الاستثمار، ومروراً بتنفيذ توصيات هذه الاستعراضات، وانتهاءً بتقديم المشورة والتدريب في مجال ترويج الاستثمار وتيسيره، بما في ذلك الحكم السديد، وتقديم المساعدة والتدريب في مجال اتفاقات الاستثمار الدولية.

٥- في هذا السياق، واستناداً إلى نموذج شباك الاستجابة السريعة، اقترحت الأمانة الدمج بين المشاريع القائمة حالياً بشأن استعراضات سياسة الاستثمار، وأدلة الاستثمار، واتفاقات الاستثمار الدولية، وتيسير الاستثمار، وجمعها كافةً في برنامج متعدد المانحين ومتعدد السنوات ومتعدد الأبعاد. وسيتيح ذلك مجالاً للعمل بناءً على معايير واضحة، من قبيل ضرورة التدخل في الوقت المناسب، والطابع الحفّاز للأنشطة، ومحدودية مدة التسليم. كما شرعت الأمانة في مشاريع جديدة بشأن "المساعدة على وضع سياسات استثمارية وبناء القدرات البشرية والمؤسساتية من أجل تحقيق تنمية مستدامة"، و"أفضل الممارسات" بوصفها مشروعاً جامعاً يضم مجموعة كاملة من الخدمات.

٦- والأمانة، إذ تضطلع بخدماتها الاستشارية الاستثمارية، ما برحت تتعاون تعاوناً وثيقاً مع المكاتب التنسيقية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتواجدة في البلدان المستفيدة. ومن الأمثلة على ذلك في الآونة الأخيرة أنشطة متابعة استعراض السياسة الاستثمارية للمغرب، التي جرت بدعم مالي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما أن التعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والدعم المقدم منه من شأنهما أن ييسرا تنفيذ أنشطة متابعة استعراض السياسة الاستثمارية لموريتانيا. وما برح الأونكتاد أيضاً يقدم أنشطة متابعة لاستعراض السياسة الاستثمارية لرواندا في سياق برامج "أمم متحدة واحدة". كما حاولت الأمانة ربط استعراضات السياسة الاستثمارية مع ورقات استراتيجية التقليل من الفقر ومع الإطار المتكامل لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً. فعلى سبيل المثال، نُفِّذت في سياق الإطار المتكامل أنشطة متابعة بشأن الكتاب الأزرق المتعلق بكمبوديا.

٧- وعلاوة على ذلك، وفي إطار مشاركة الأونكتاد المقترحة في مبادرة "توحيد الأداء" الرائدة، واستناداً إلى ما لدى الأونكتاد من خبرة طويلة في البلدان ذات الصلة، قدمت شعبة الاستثمار وتنمية المشاريع مدخلات إلى برامج "أمم متحدة واحدة" في ألبانيا وأوروغواي وجمهورية تترانيا المتحدة والرأس الأخضر ورواندا وفييت نام وموزامبيق.

٨- كما عملت الأمانة على زيادة نشر وتسويق أساليب إصدار منشوراتها وتنفيذ مشاريعها. وتمهيداً لانعقاد الدورة الثانية عشرة للأونكتاد ولانعقاد محفل الاستثمار العالمي، أعدت الأمانة كتيبات عديدة لزيادة تعريف واضعي سياسات البلدان النامية ومُتَّخذي القرارات فيها بأنشطتها. ومن بين تلك الكُتيبات كراس عن السياسات الاستثمارية وبناء القدرات لدى الأونكتاد، يشرح خدمات الأونكتاد القائمة على المعارف والرامية إلى تحسين البيئة الاستثمارية، والنهوض بما لدى البلدان من قدرات بشرية ومؤسساتية على اجتذاب الاستثمار والاستفادة منه، ويَسوق أمثلة محددة على ما لتقديم هذه الخدمات من أثر في ما يزيد عن ١٥٠ من البلدان النامية. كما تم تحديث كُتيبات استعراضات سياسات الاستثمار واتفاقات الاستثمار الدولية. ونُشرت هذه الكُتيبات، إلى جانب أحدث منشورات الأونكتاد عن تقديم الخدمات الاستشارية في مجال الاستثمار، على نطاق واسع في التظاهرات الرئيسية التي نظمتها الشُعبة في عام ٢٠٠٨، بما فيها محفل الاستثمار العالمي.

٩- وفي الوقت ذاته، وبغية زيادة نشر الأمانة لما أنتجته في مجالي البحوث وبناء القدرات، واصلت الأمانة استغلال ما تتيحه التكنولوجيات الجديدة من فرص استغلالاً أكمل. فإن *دليل الاستثمار العالمي* قد بات يُنشر مسجلاً على قرص مُدَمَّج (CD-ROM)، ما يتيح تحديثه بانتظام؛ كما نُشرت مجموعة لجميع استعراضات سياسات الاستثمار. وعلاوة على ذلك، واصلت الأمانة توسيع نطاق شبكتها الإلكترونية من الخبراء وقواعد البيانات في مجال الاستثمار.

***التوصية (ج)*: ينبغي للأونكتاد أن يواصل تطوير وتعزيز تعاونه وتنسيقه مع الوكالات الأخرى التي تقدم خدمات المساعدة التقنية في مجال الاستثمار، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومنظمة التجارة العالمية، والدائرة الاستشارية لشؤون الاستثمارات الخارجية، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وهذا ينبغي أن يشمل القطاع الخاص، حسب مقتضى الحال.**

١٠- منذ انعقاد الدورة التاسعة والأربعين للفرقة العاملة، واصل الأونكتاد توسيع نطاق شبكته في سبيل منفعة البلدان النامية، بتنفيذ أنشطة متصلة بالاستثمار تنفيذاً مشتركاً مع عدد من المنظمات، من بينها غرفة التجارة الدولية، ومجلس الكُمُنولث للأعمال التجارية، ومجلس الأعمال التجارية الصيني - الأفريقي، ومصرف اليابان للتعاون الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومنظمة السياحة العالمية، والمركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة، والرابطة العالمية لهيئات تشجيع الاستثمار (وايبا)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الإسلامي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومنظمة الدول الأمريكية، وجامعة كولَمبيا، ومنتدى التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، ورابطة تكامل أمريكا اللاتينية (ألادي).

١١- ونظَّمت الأمانة، بالتلازم مع الدورة الثانية عشرة للمؤتمر في أكرا بغانا، محفل الاستثمار العالمي الأول (١٨-٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨)، الذي كان المحاولة الأولى لتعزيز أثر عمل الأونكتاد في مجال الاستثمار من خلال نهجٍ متعددِ أصحابِ المصلحة. وأحرز مفهوم المحفل الثلاثي، الذي يضم المستثمرين وواضعي سياسات الاستثمار ووكالات تشجيع الاستثمار، قدراً كبيراً من النجاح. فقد حضر المحفل ما يزيد عن ٦٥٠ من المشاركين، من بينهم ٢٢٤ من أعضاء الرابطة العالمية لهيئات تشجيع الاستثمار (وايبا)، و٢٦٠ من رجال الأعمال (١٣٨ منهم أفريقيون)، وموظفون حكوميون كبار، وممثلون لمنظمات غير حكومية، وبرلمانيون.

١٢- والأمانة على استعداد لزيادة تعزيز تعاونها وتنسيقها مع وكالات أخرى تقدم مساعدة تقنية في مجال الاستثمار، وكذلك مع القطاع الخاص.

***التوصية (د)*: ينبغي لدوائر الخدمات الاستشارية التي يقدمها الأونكتاد في مجال الاستثمار، رغم أن خدماتها هذه توَجَّه بحسب احتياجات وطلبات الجهات المستفيدة (سواء منها البلدان أو منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية) أن تسعى إلى تحقيق توازن جغرافي في عملها. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نمواً.**

١٣- ما زالت الأمانة تسعى جاهدة إلى تحقيق توازن جغرافي في عملها. وتحقيقاً لهذه الغاية، وحيثما كان ذلك مجدياً، اضطلعت الأمانة بأنشطة إقليمية، وليس فردية، في أقاليم العالم الخمسة جميعها. ففي عام ٢٠٠٧، قُدمت خدمات استشارية في مجال الاستثمار إلى ٤٣ من بلدان أفريقيا، و٢٣ من بلدان أمريكا اللاتينية، و٣٦ من بلدان آسيا النامية، و١٩ من بلدان أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة.

١٤- وفي العام ذاته، استفاد من المساعدة التقنية في مجال الاستثمار ٣٤ من أقل البلدان نمواً، و١٠ من البلدان النامية غير الساحلية، و٦ من الدول النامية الجزرية الصغيرة. وحتى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، كان ثلث البلدان التي

استفادت من الخدمات الاستشارية في مجال الاستثمار من أقل البلدان نمواً. وعلى وجه الخصوص، تعمل الأمانة على إعداد استعراضات للسياسات الاستثمارية لبوركينا فاسو وبوروندي وسيراليون وموريتانيا، ما يجعل مجموع عدد استعراضات السياسة الاستثمارية التي أعدتها لأقل البلدان نمواً ١٢ استعراضاً (نصف عدد ما أُعِد من استعراضات).

***التوصية (هـ)*: ينبغي ضمان وجود هياكل مركزية للرقابة الإدارية الصارمة ولتنفيذ المشاريع، كما ينبغي ضمان مراقبة جودة جميع الخدمات التي تقدم في إطار البرامج. كما أن إضفاء الطابع المركزي على وظائف تنسيق المشاريع على مستوى الفروع ينبغي أن يساعد على تحقيق مكاسب في الكفاءة وعلى خفض تكاليف المعاملات. وينبغي للأونكتاد أن يقوم بصورة منتظمة بإطلاع الجهات المستفيدة والمانحة على المسائل المتصلة بالتنفيذ والميزانية.**

١٥- إن إعادة تنسيق فرع السياسات وبناء القدرات على النحو المشار إليه أعلاه قد رافقه اعتماد آلية إدارة متكاملة جديدة. وفي عام ٢٠٠٨، قامت أيضاً شعبة الاستثمار وتنمية المشاريع باستحداث نظام لتقييم الأداء بغية تقدير ما لجميع البنود التي يتعين تنفيذها في البرامج من أهمية وكفاءة وفعالية وأثر مباشر في مجال الاستثمار. هذه الأداة الداخلية قُدمت رسمياً في الدورة الخمسين للفرقة العاملة. ومن المتوقع أيضاً أن البوابة الإلكترونية الخاصة بالمشاريع، التي استحدثها الأونكتاد هذا العام، ستُيَسِّر عملية تقديم التقارير إلى الجهات المستفيدة والجهات المانحة على السواء.

***التوصية (و)*: ينبغي النظر في استحداث بوابة إلكترونية تتيح وصول الجمهور، عبر الإنترنت وعلى نحو تؤكده جهات مستقلة (ربما رابطة أعمال تجارية، إن أمكن، مثل غرفة التجارة الدولية)، إلى معلومات عن مناخ الاستثمار في بلد ما وما يوفره ذلك من فرص للاستثمار، وذلك بالاستناد إلى المواد ذات الصلة التي يوفرها الأونكتاد والاستفادة من هذه المواد (مثل المعلومات المستقاة من عمليات استعراض سياسات الاستثمار، وأدلة الاستثمار، والكتب الزرقاء، وجداول عملاء وكالات تشجيع الاستثمار، وما إلى ذلك).**

١٦- استحدثت الأمانة "بوابات إلكترونية خاصة بالاستثمار"، وهي مرفق إلكتروني يزوِّد المستثمرين بمعلومات وبيانات مفيدة عن المناخ الاستثماري لبلد ما والفرص الاستثمارية فيه. والبوابة الإلكترونية الاستثمارية عبارة عن منصة متكاملة، قوامها مكَوِّنان اثنان يمكن الوصول إليهما من خلال وصلتين بينيتين مشتركتين، هما:

(أ) *النظام الإلكتروني لتَعَقُّب الاستثمار (i-Track)*، وهو نظام للتلقي والتجهيز الإلكتروني لطلبات المستثمرين للحصول على تراخيص استثمار، يمكِّن وكالات ترويج الاستثمار من تعقب المستثمرين بواسطة دوراتهم الاستثمارية؛

(ب) *نظام توجيه المستثمرين إلكترونياً (i-Guide)*، وهو يقدم معلومات دقيقة ومستجدة عما ينشأ من فرص استثمارية رئيسية في البلدان المشاركة، مع تحليل الدراسات الإجمالية والسياسات والاحتمالات المتوقعة.

١٧- وكلا المكَوِّنين يستندان إلى ما لدى الأونكتاد من مواد ومعلومات ذات صلة، ويستخدمان تلك المواد والمعلومات. والنظام الإلكتروني لتَعَقُّب الاستثمار هو ناشئ عما لدى الأونكتاد من تَفَهُّم عميق وبحوث دقيقة بشأن وكالات ترويج الاستثمار، في حين أن نظام توجيه المستثمرين إلكترونياً قد طوَّره الأونكتاد من سلسلة أدلة الاستثمار السابقة، التي أعدها بتعاون وثيق مع غرفة التجارة الدولية.

١٨- ويجري حالياً وضع ثلاث بوابات إلكترونية بشأن الاستثمار في بنن ورواندا وغانا، كجزء من أعمال المتابعة لاستعراض السياسة الاستثمارية لكل منها.

ثانياً - رد الأمانة على ملاحظات تشغيلية محددة

(أ) ينبغي أن تكون البعثات الدائمة في جنيف هي قنوات الاتصال الأولى التي يجري من خلالها التَواصل مع البلدان الأعضاء. وينبغي إطلاع البعثات الدائمة في جنيف، بصورة متواصلة وشاملة، على تَواصل الأونكتاد مع العواصم.

(ب) ينبغي للأونكتاد أن يُطلع البلدان على نتائج ما يجريه هو من تقييم للمشاريع.

(ج) ينبغي للأونكتاد أن يدعم الجهود المبذولة على الصعيد القطري من أجل تنويع قاعدة الجهات المستفيدة مباشرةً من خدماته الاستشارية.

(د) ينبغي للأونكتاد أن يبذل جهوداً لكي يبقى على اتصال مع البلدان المستفيدة مباشرةً بعد إنجاز المشاريع، وذلك من أجل ضمان الاستدامة الطويلة الأمد لما يقدمه من مشورة.

(هـ) ينبغي للخدمات الاستشارية التي يقدمها الأونكتاد أن تشدد أيضاً على بُعدها الخاص بـ "تدريب المدرِّبين" بغية زيادة تعزيز هذا العنصر لضمان تحسين قدرة المسؤولين على أن يتبادلوا مع غيرهم ما تعلموه وتعميم ما اكتسبوه من معارف.

(و) ينبغي لدوائر الخدمات الاستشارية التي يقدمها الأونكتاد في مجال الاستثمار أن تستعين في مشاريعها بخدمات مزيد من الخبراء الاستشاريين الوطنيين، عندما يكون ذلك ممكناً.

١٩- تقوم الأمانة بإبلاغ البعثات الدائمة في جنيف بانتظام عن كل مرحلة هامة من مراحل مشروع ما، وتوافيها بنسخ عن كل المراسلات. كما تُحاط البعثات علماً بانتظام بآخر ما يستجد بشأن ما يحرزه الأونكتاد من تقدم في نشاطه، سواءً بصفة رسمية، في الاجتماعات الحكومية الدولية، أو بصفة غير رسمية، كلما تلقت الأمانة طلباً للحصول على معلومات محددة. ويُنتظر أن تعمل البوابة الإلكترونية المستحدثة مؤخراً والمتعلقة بالمشاريع على تيسير تبادل المعلومات بين الأمانة والبعثات. وقد أطلق الأونكتاد في عام ٢٠٠٨ موقعه المكرس للتقييم، والذي يُستخدم واسطةً لِنشر تقاريره التقييمية، إضافة إلى تقديم معلومات وتوجيهات وظيفية.

٢٠- وما زال الأونكتاد يعمل على تنويع قاعدة المستفيدين مباشرةً من خدماته الاستشارية. وإن استحداث البوابة الإلكترونية الخاصة بالاستثمار هي مثال على الأدوات المستخدمة لتحقيق هذا الهدف. وفي حال تَوَفر التمويل اللازم، فإن الأمانة ملتزمة بضمان استدامة مشورتها على الأجل الطويل. وفي أعقاب التقرير الذي قُدِّم مؤخراً عن تنفيذ استعراضَي السياسات الاستثمارية لأوغندا ومصر، تعكف الأمانة على إعداد التقرير المتعلق بتنفيذ استعراض السياسة الاستثمارية لغانا.

٢١- ويشدد الأونكتاد على أنشطته المتعلقة ببناء القدرات في مجال الاستثمار من حيث بُعد هذه الأنشطة المتصل بتدريب المدرِّبين. وإن حلقتي العمل بشأن إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، المعقودتين مؤخراً في كينيا (حزيران/يونيه ٢٠٠٨) وزامبيا (آذار/مارس ٢٠٠٨)، وحلقة العمل بشأن "تقديم خدمة ممتازة للعملاء ووضع مواثيق العملاء"، التي قُدمت لمدرِّبينَ عديدين من وكالة رواندا لترويج الاستثمار والتصدير، هي أمثلة حديثة على هذه الممارسة. كما أن حلقتي العمل الإقليميتين بشأن تطوير القدرات الإنتاجية والتوريدية المحلية في قطاع المستحضرات الصيدلانية، اللتين نُظِّمتا في إثيوبيا وجمهورية تترانيا المتحدة (في آذار/مارس وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧) قد شملتا مكَوِّنَ تدريب المدَرِّبين.

٢٢- وواصل الأونكتاد في عام ٢٠٠٨ استغلال الخبراء الاستشاريين الوطنيين في مشاريعه الاستشارية في مجال الاستثمار. ففي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، استُعين بنحو ١٣ من الخبراء الاستشاريين الوطنيين لدعم العمل في مجال استعراضات السياسات الاستثمارية وأفضل الممارسات في سياسات الاستثمار، لفترة دامت ٣٨ شهراً. وأكثر من ثلث هؤلاء الخبراء الاستشاريين كانوا من أقل البلدان نمواً.

ثالثاً - الرد على الاستنتاجات المتفق عليها للفرقة العاملة

تحيط الفرقة العاملة علماً مع القلق بالنتائج التي خلص إليها فريق التقييم بشأن برنامج بوابة الاستثمار، مع الإقرار بأن البرنامج قد حقق نتائج ناجحة في عناصره الأربعة في أحد البلدان، وتطلب من الأمانة أن تتخذ إجراءات إدارية مناسبة لمعالجة المشاكل وأن تحيط الفرقة العاملة علماً بها. (TD/B/WP/198/Rev.1، الفرع باء-١، الفقرة ٤).

٢٣- استعرض الأونكتاد برنامج بوابة الاستثمار، وقرر عدم الاضطلاع بأية أنشطة تنفيذ مستقبلاً. ويجري حالياً الاضطلاع بأنشطة تنفيذ في بلد واحد فقط، هو الاتحاد الروسي، حيث بدأ المشروع في عام ٢٠٠٦ بناءً على طلب صريح من حكومة مدينة موسكو وبتمويل وطني. وإن شعبة الاستثمار وتنمية المشاريع ستركز حصراً على واحد من مكونات نظام بوابة الاستثمار، هو مُكَوِّن الإطار القانوني، الذي استُحدث كمنتَج قائم بذاته في إطار مشروع اللوائح الإلكترونية، والذي سيُستخدم كأداة لتيسير الأعمال التجارية وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشفافية الإدارية. وقد أسفر مشروع اللوائح التنظيمية الإلكترونية عن نتائج مُرضية حتى الآن في إثيوبيا والسلفادور وغواتيمالا وفييت نام وكولومبيا ومالي ونيكاراغوا. والطلب على هذا المشروع كبير، وقد طلبه ١٢ بلداً آخر.

رابعاً - الاستنتاج

٢٤- استعرضت الأمانة خدماتها الاستشارية بشأن الاستثمار في ضوء التوصية الواردة في تقييم وملاحظات الفرقة العاملة بشأنها. ونتيجة لذلك، أعادت الأمانة تنظيمَ أنشطةٍ ومشاريعَ شتى متصلةٍ بالخدمات الاستشارية المتعلقة بالاستثمار، وبسطتّها. وجميع التوصيات الواردة في التقييم قد وُضعت موضع التنفيذ. بل إن الخدمات الاستشارية في مجال الاستثمار قد تم تعزيزها من حيث أهميتها وكفاءتها وفعاليتها وأثرها نتيجةً لهذه العملية.

- - - - -